

فؤاد السنيورة ودوره في السياسة اللبنانية: بين الإصلاح والأزمات (2005-2009)

م.م. دعاء عجيل حمد

جامعة ديالى /كلية التربية للعلوم الإنسانية

duaa.hs.hum@uodiyala.edu.ia

المخلص

يتناول هذا البحث المسار المهني والسياسي للرئيس فؤاد السنيورة ودوره في إدارة المالية العامة والسلطة التنفيذية في لبنان بعد الحرب الأهلية. ينطلق من نشأته في صيدا عام 1943 وتكوينه في الجامعة الأميركية في بيروت، حيث اكتسب خلفية اقتصادية وإدارية مهّدت لانخراطه في العمل الأكاديمي والمصرفي. ومع بداية التسعينيات، دخل السنيورة العمل العام في سياق إعادة بناء الدولة، فتولّى وزارة المالية في حكومات الرئيس رفيق الحريري، مركزًا على إعادة الانتظام المالي، تثبيت سعر الصرف، وضبط الإنفاق، بالتوازي مع إدارة الدين العام وتمويل إعادة الإعمار، وخلال رئاسته للحكومة بين عامي 2005 و2009، واجه تحديات سياسية وأمنية كبرى، إلا أنه سعى إلى اعتماد مسار إصلاحى تراكمي جمع بين إدارة الأزمات وتحديث الأطر التشريعية والمؤسسية، ولا سيما في القطاعين المالي والبنوي. ويخلص البحث إلى أن تجربة السنيورة اتسمت بالاستمرارية المؤسسية رغم بطء الإنجاز وانتهت ضمن تسوية سياسية عام 2009.

الكلمات المفتاحية: فؤاد السنيورة، الحوكمة المالية، الإصلاح المؤسسي، الدين العام اللبناني، إدارة الأزمات، الدولة بعد الحرب

Fuad Al-Siniora and His Role in Lebanese Politics: Between Reform and Crises (2005–2009)

Assistant Instructor Duaa Ajil Hamd

University of Diyala

College of Education for Humanities

duaa.hs.hum@uodiyala.edu.ia

Abstract

This study examines the professional and political trajectory of Prime Minister Fouad Siniora and his role in managing public finance and executive authority in post-civil war Lebanon. It traces his upbringing in Sidon in 1943 and his education at the American University of Beirut, where he acquired an economic and administrative background that paved the way for his early involvement in academic and banking fields. In the early 1990s, Siniora entered public office in the context of state reconstruction, serving as Minister of Finance in the governments of Prime Minister Rafik Hariri, with a focus on restoring fiscal regularity, stabilizing the exchange rate, and controlling public expenditure, alongside managing public debt and financing reconstruction. During his premiership between 2005 and 2009, he confronted major political and security

challenges, yet pursued a cumulative reform trajectory that combined crisis management with the modernization of legislative and institutional frameworks, particularly in the financial and infrastructure sectors. The study concludes that Siniora's experience was characterized by institutional continuity despite relatively slow progress and came to an end within a political settlement in 2009.

Keywords: Fouad Siniora, Fiscal Governance, Institutional Reform, Lebanese Public Debt, Crisis Management, Postwar State.

المقدمة

نادراً ما تُفهم السياسات المالية في الدول الخارجة من الحروب بوصفها مجرد أدوات تقنية لإدارة الإيرادات والنفقات؛ فهي، في جوهرها، تعبير مكثف عن طبيعة الدولة وقدرتها على إعادة إنتاج سلطتها ومؤسساتها في مجتمع منقسم ومثقل بالإرث الصراعي. وفي الحالة اللبنانية، اكتسبت المالية العامة بعد الحرب الأهلية بعداً يتجاوز الحسابات الاقتصادية، لتغدو ساحة مركزية لتقاطع السياسة، والسلطة، والشرعية، وإعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع. من هذا المنطلق، يكتسب تتبع تجربة فؤاد السنيورة أهمية خاصة، لا بوصفه شاغلاً لمناصب مالية وتنفيذية فحسب، بل باعتباره أحد المهندسين الأساسيين لمقاربة الدولة اللبنانية لمسألة الانتظام المالي والاستقرار المؤسسي في مرحلة انتقالية شديدة الهشاشة. وينطلق هذا البحث من فرضية مفادها أن الدور الذي أدّاه فؤاد السنيورة في وزارة المالية ورئاسة الحكومة لا يمكن قراءته ضمن ثنائية النجاح أو الفشل التقني، بل ضمن سياق أوسع تحكمه قيود النظام السياسي التوافقي، وضغوط الانقسام الداخلي، والارتباط البيوي بالبيئة الإقليمية والدولية. وعليه، يسعى البحث إلى تحليل المسار المهني والسياسي للسنيورة بوصفه نموذجاً لدور الفاعل المالي-السياسي في دولة ما بعد الحرب، مركزاً على تفاعلات الإصلاح، وإدارة الأزمات، واستمرارية المؤسسات، وحدود القدرة على التغيير في ظل توازنات سياسية متقلّبة. وبذلك، وبالإضافة إلى إعادة سرد السيرة السياسية لفؤاد السنيورة، يسعى هذا البحث إلى استخدام تجربته كمدخل تحليلي لفهم ديناميات إعادة بناء الدولة اللبنانية، وموقع المالية العامة في إعادة تشكيل السلطة والشرعية بعد الحرب الأهلية.

أولاً: الولادة و النشأة و المسار الوظيفي 1943-1992

وُلد فؤاد عبد الباسط السنيورة في التاسع عشر من يوليو عام 1943 بمدينة صيدا، التي مثلت آنذاك قطباً تجارياً وثقافياً بارزاً في الجنوب اللبناني. نشأ السنيورة في كنف أسرة مؤلفة من سبعة أفراد، وتلقى تعليمه

الأولي في مدرسة المقاصد الخيرية الإسلامية، وهي مؤسسة عريقة تأسست عام 1870 بهدف توفير التعليم لأبناء المدينة ضمن إطار إسلامي. بيد أن المناهج المُعمّدة في هذه المدرسة لم تكن بمنأى عن التأثيرات الخارجية، إذ أفرز نشاط الإرساليات التبشيرية في صيدا إدراج مقررات ذات صبغة دينية مسيحية إلى جانب تبني طرائق تدريس حديثة مستوحاة من الأنماط الغربية (1)، وقد أسهم هذا المناخ التعليمي المزدوج في صكيل شخصية السنيورة الناشئ، حيث امتزج التعليم الديني التقليدي لديه بالانفتاح على المناهج العصرية. مهد هذا التأسيس الفكري المتنوع لانتقاله لاحقاً إلى الجامعة الأمريكية في بيروت، حيث تبلورت معارفه الاقتصادية والفكرية بصورة متعمقة (2)

يعود أصل تسمية عائلة السنيورة إلى الجدّ الأعلى لفؤاد السنيورة، المنتمي في الأصل إلى أسرة الغلابيني التي انتقلت من بيروت إلى صيدا خلال القرن التاسع عشر، وقد كان الجدّ شيخاً لإحدى الطرق الدينية في المدينة ما منحه موقعاً اجتماعياً ودينياً وازناً في محيطه. وتزوَّج هذا الجدّ من ابنة أحد القضاة العثمانيين الأثرياء في صيدا، وهي سيدة اشتهرت بجمالها وعلوّ مكانتها الاجتماعية، فغلب عليها لقب «السنيورة»، المشتق من الكلمة الإيطالية Signora، والتي دخلت إلى المشرق عبر النشاط التجاري البحري مع المدن الإيطالية، ولا سيما في مرافئ الساحل اللبناني، (3) وقد أنجبت هذه السيدة ولداً واحداً هو محمد علي، غير أنّ زوجها توفي في سن مبكرة. وبسبب امتناعها عن الزواج مرة أخرى، عُرف ابنها في المجتمع المحلي باسم «محمد ابن السنيورة»، أي منسوباً إلى والدته، وهو أمر غير مألوف في البنية الاجتماعية التقليدية، لكنه عكس قوة حضورها الاجتماعي. ومع مرور الزمن، تحوّل هذا اللقب من توصيف فردي إلى اسم عائلي ثابت، انتقل إلى الأجيال اللاحقة، وصولاً إلى فؤاد السنيورة (4)

ويُظهر المسار الزمني لفؤاد السنيورة انتقالاً متدرّجاً من بيئة تعليمية محلية في صيدا إلى مواقع متقدمة في الحياة العامة اللبنانية، في مسار جمع بين التكوين الأكاديمي الصارم والخبرة العملية المتراكمة. فقد أنهى دراسته الثانوية في ثانوية المقاصد في صيدا عام 1960، قبل أن ينتقل إلى بيروت ويلتحق بالجامعة الأميركية في بيروت عام 1963، حيث حصل على إجازة في إدارة الأعمال عام 1967، ثم على درجة الماجستير في إدارة الأعمال عام 1970 (5)، وقد شكّلت هذه المرحلة ركيزة أساسية في تكوينه العلمي، إذ ربطت بين انضباط التعليم التقليدي الذي تلقاه في صيدا، والانفتاح الفكري والمنهجي الذي وقّرتة الجامعة الأميركية في بيروت، في مرحلة كان فيها التعليم العالي يشكّل بوابة أساسية للنخب الإدارية والاقتصادية في لبنان. (6)

مع مطلع عقد السبعينيات، بدأ فؤاد السنيورة يرسخ حضوره في المجالين الأكاديمي والمهني في آنٍ واحد، في مسار مبكر عكس قدرته على الموازنة بين الإطار النظري والممارسة العملية. ففي الفترة الممتدة بين عامي 1972 و1977، عمل محاضرًا في الجامعة الأميركية في بيروت، حيث تولّى تدريس مقررات متخصصة في المحاسبة المالية والتحليل الإداري، كما شارك في التدريس في الجامعة اللبنانية خلال عامي 1974 و1975⁽⁷⁾

وفي السياق نفسه، أسهم السنيورة في برامج التطوير الإداري التي نظمتها الجامعة الأميركية في بيروت، والمخصصة لتأهيل وتدريب كبار موظفي القطاع العام في عدد من الدول العربية، وذلك خلال عامي 1976 و1977. وبالتوازي مع نشاطه الأكاديمي، اضطلع بدور مهني في المجال المصرفي، إذ تولّى مهمة تدريب الكوادر المصرفية في مركز التدريب الإقليمي لسيتي بنك في بيروت بين عامي 1971 و1976، وهو ما أتاح له احتكاكًا مباشرًا بالمعايير المصرفية الدولية، وأسهم في تعميق خبرته العملية ضمن بيئة مالية ذات طابع عابر للحدود⁽⁸⁾

اعتبارًا من عام 1977، دخل فؤاد السنيورة مرحلة جديدة ومفصلية في مساره المهني، اتسمت بالانتقال المنهجي إلى القطاعين المصرفي والمالي، في سياق تزامن مع تزايد تعقيدات الاقتصاد اللبناني في مرحلة سبقت اندلاع الحرب الأهلية وتواصلت خلالها. ففي هذه الفترة، تولّى رئاسة لجنة الرقابة على المصارف بين عامي 1977 و1982، وهو موقع بالغ الأهمية أتاح له ممارسة دور إشرافي مباشر على عمل المصارف اللبنانية، ومكّنه من الوقوف عن كثب على مكامن القوة والخلل في النظام المصرفي، في وقت كانت فيه الرقابة المالية إحدى الدعائم القليلة المتبقية للحفاظ على حدٍّ أدنى من الاستقرار النقدي والمؤسسي في البلاد⁽⁹⁾

انتقل السنيورة إلى مواقع تنفيذية أكثر تأثيرًا داخل بنك البحر المتوسط، حيث شغل منصب المدير العام ورئيس مجلس الإدارة خلال الفترة الممتدة بين عامي 1983 و1992. وبالتوازي مع ذلك، تقلّد مناصب قيادية في عدد من المؤسسات المصرفية الأخرى، من بينها منصب نائب رئيس مجلس إدارة البنك السعودي اللبناني، ونائب رئيس مجلس إدارة بنك البحر المتوسط – سويسرا، فضلًا عن عضويته في مجالس إدارة فروع البنك في كل من فرنسا والمملكة المتحدة⁽¹⁰⁾

و امتد نشاط السنيورة ليشمل قطاعي التأمين والاستثمار، إذ تولّى منصب المدير العام للشركة العربية للتأمين وإعادة التأمين بين عامي 1982 و1992، كما شغل رئاسة مجلس الإدارة والمديرية العامة لكل من شركة «إيراد» للاستثمار وشركة «المال» للاستثمار خلال الفترة نفسها الممتدة من عام 1984 حتى عام

1992 (11) وقد أسهم هذا التشابك المؤسسي بين المصارف وشركات التأمين والاستثمار في توسيع خبرته بأسواق المال، ومنحه فهمًا معمقًا لتقاطعات رأس المال والمخاطر وآليات اتخاذ القرار الاقتصادي، فضلًا عن توسيع شبكة علاقاته على المستويين المحلي والدولي، وهو ما سيشكل لاحقًا أحد عناصر قوته الأساسية في مسيرته في العمل العام (12)

ثانياً : العمل السياسي لفؤاد السنيورة (1992-1995)

مثلت بداية التسعينيات لحظة فاصلة في التاريخ اللبناني الحديث، إذ خرجت البلاد من حرب أهلية (13) امتدت أكثر من خمسة عشر عامًا (1975-1990) وهي مثقلة بانهيار مؤسساتها وخلل عميق في بنيتها المالية، ففي خريف تشرين الأول 1992، ومع تولّي الرئيس رفيق الحريري (14) رئاسة الحكومة، طُرحت مسألة إعادة بناء الدولة بوصفها أولوية سياسية لا تقل أهمية عن إعادة الإعمار المادي، وفي هذا الإطار، أُسندت حقيبة وزارة الدولة للشؤون المالية إلى فؤاد السنيورة، الذي شغل هذا الموقع حتى عام 1998، في مرحلة اتسمت بغياب شبه كامل للانتظام المالي وتراكم اختلالات مزمنة في إدارة المال العام (15)

منذ الأيام الأولى لتولّيه المسؤولية، وجد السنيورة نفسه أمام واقع مالي شديد التعقيد، إذ كانت الدولة اللبنانية قد توقفت عمليًا عن إعداد الموازنات العامة منذ عام 1978، ما أدى إلى غياب أي رؤية شاملة للحسابات العامة، ومع نهاية عام 1992، أُطلق السنيورة مسارًا إصلاحيًا واضح المعالم، واضعًا نصب عينيه معالجة هذا الخلل البنوي من خلال إعادة بناء الإطار المالي من جذوره، وقد حدّد أولوياته بثلاثة محاور مترابطة: إصلاح النظام المحاسبي، إعادة تنظيم مديرية المالية العامة، وإعادة إطلاق مسار الموازنات العامة بوصفها الأداة الأساسية لضبط الإنفاق ومساءلة السلطة التنفيذية (16)

وفي هذا السياق، جرى في كانون الأول 1992 الاتفاق على فتح مشاورات رسمية مع خبراء صندوق النقد الدولي (17)، الذين قدّموا تصورًا متكاملًا للانتقال من نظام القيد المفرد إلى نظام القيد المزدوج (18) و مثل هذا التحوّل نقلة نوعية في فلسفة إدارة المال العام، إذ إن نظام القيد المزدوج كان معتمدًا منذ عقود في معظم دول العالم، فيما ظل لبنان أسير نظام قديم أثبت عجزه عن تأمين الشفافية والدقة. وبالتوازي مع هذا المسار، أشرف فؤاد السنيورة على إعداد مشاريع قطوعات الحساب، في خطوة أعادت الاعتبار إلى الدور الرقابي لمجلس النواب بعد أكثر من خمسة عشر عامًا من الغياب الكامل لهذا الإجراء (19). وقد نظر السنيورة إلى إعادة العمل بقطوعات الحساب لا كاستحقاق تقني فحسب، بل كشرط أساسي لإعادة بناء الثقة بين الدولة ومؤسساتها الدستورية، ولترميم صدقية لبنان المالية في الداخل والخارج على حد سواء (20)

ومع تولّي الرئيس رفيق الحريري رئاسة الحكومة في خريف تشرين الأول 1992، طُرحت مسألة إعادة بناء الدولة بوصفها أولوية سياسية لا تقل أهمية عن إعادة الإعمار المادي. وفي هذا الإطار، أُسندت حقيبة وزارة الدولة للشؤون المالية إلى فؤاد السنيورة، الذي شغل هذا الموقع حتى عام 1998، في مرحلة اتسمت بغياب شبه كامل للانتظام المالي وتراكم اختلالات مزمنة في إدارة المال العام (21) و قد بدأ السنيورة عملية إعادة هيكلة واسعة شملت مصلحة الضرائب، مديرية الجمارك، دائرة المحاسبة، ومديرية الخزينة. ومن أبرز الخطوات التي أنجزها في هذه الفترة هي إعادة العمل بالحسابات المجمعّة للدولة إذ كانت الحرب قد عطّلت النظام المحاسبي العام، بحيث لم تصدر قطع حسابات رسمية منذ أواخر السبعينيات، و بدءًا من عام 1993، أعاد السنيورة فرض إلزامية قطع الحساب السنوي وفق قانون المحاسبة العمومية، وأطلق ورشة لمراجعة النفقات المتراكمة، وتدقيق السجلات الضائعة، وإعادة تنظيم عمليات الجباية وفق معايير موحدة (22)

بالإضافة إلى ذلك، عمل السنيورة على إصلاح إدارة الجمارك، إذ أقر سلسلة من الإجراءات الرامية إلى مكافحة التهرب الجمركي ورفع الإيرادات، فقد فُرض نظام جديد للتخمين، وتم توحيد التعرفة الجمركية استنادًا إلى "الكتاب الجمركي الموحد"، مع رقابة مشددة على مرافئ بيروت وطرابلس وصور. كما سعى السنيورة إلى تقليص نفوذ القوى السياسية في المرافئ، رغم أنّ التدخلات بقيت واسعة في تلك الفترة، كما إعادة السنيورة هيكلة مديرية الخزينة، فقد أدخل آلية المناقصات المركزية لتأمين شفافية أكبر في الإنفاق، ووضع ضوابط على صرف النفقات الطارئة، وإعادة تفعيل المديرية العامة للخزينة التي كانت شبه مشلولة خلال الحرب. كما أعاد ربط الخزينة بمصرف لبنان ضمن إطار قانوني منضبط يحدّ من السحب غير القانوني على حسابات الدولة (23)

و شكّلت العلاقة بين وزارة المالية ومصرف لبنان محورًا حيويًا في تلك المرحلة، خصوصًا بعد تعيين رياض سلامة حاكمًا للمصرف عام 1993، وقد تعاون السنيورة وسلامة على إعادة تثبيت سعر صرف الليرة تدريجيًا، بعد موجات الانهيار التي شهدتها العملة في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات (24)، و نجحت الإجراءات النقدية المشتركة بين الوزارة والمصرف المركزي في تثبيت الليرة عند حدود 1500-1800 ليرة للدولار، وهو ما خلق بيئة مستقرة جذبت رؤوس الأموال اللبنانية والعربية، وأعدت الثقة بالقطاع المصرفي (25)

بدأ السنيورة منذ 1993 اعتماد سياسة إصدار منتظم لـ سندات الخزينة بالليرة اللبنانية، وأدخل لاحقًا إصدار السندات بالدولار (Eurobonds) في نهاية التسعينيات، و في هذه المرحلة الأولى كان الهدف تغطية العجز وتأمين التمويل لإعادة الإعمار، لكنّه وضع أسس سوق مالية حديثة مكّنت المصارف من لعب دور مركزي

في تمويل الدولة ، كما جرى اعتماد سياسة "الربط النقدي" التي هدفت إلى منع عودة التضخم الحاد، وذلك عبر رفع الاحتياطي الإلزامي للمصارف، وتشديد الرقابة على الإقراض، وضبط عمليات الصرف. وقد اعتُبرت هذه السياسات مقدمة للاستقرار الذي عرفه لبنان لاحقاً (26)

كانت حكومة الحريري قد أطلقت مشروع "أفق 2000" (27) الذي شكّل البرنامج الأشمل لإعادة إعمار البنية التحتية، وشمل الطرق، الاتصالات، الكهرباء، المياه، والمرافق. وكان السنيورة المسؤول المباشر عن تدبير التمويل لهذه المشاريع عبر:

- قروض صندوق النقد العربي،
- قروض الصندوق الكويتي،
- قروض البنك الدولي (خاصة مشروع البنى التحتية 1994)،
- اتفاقيات ثنائية مع السعودية وفرنسا وإيطاليا،
- سندات الخزينة المحلية (28)

و قد سعى السنيورة إلى جعل الإنفاق الاستثماري ضمن إطار زمني ومحاسبي واضح. ففرض على الوزارات تنفيذ خططها عبر وزارة المالية، ومنع الالتزامات غير الممولة، وهي خطوة صعبة في سياق سياسي كانت فيه الوزارات موزّعة على قوى مختلفة، و فعلّ السنيورة دور ديوان المحاسبة وأعاد إليه صلاحياته في تدقيق الصفقات العمومية. كما حاول فرض نظام للمحاسبة على أساس الاستحقاق، إلا أنّ البرنامج لم يكتمل بسبب التعقيدات السياسية، و أصرّ السنيورة على أن الإنفاق العام يجب أن يتم وفق القانون، ورفض محاولات بعض القوى تمرير اعتمادات خارج الموازنة. ولم تكن العلاقة عدائية، لكنها كانت قائمة على حدود مؤسسية واضحة (29)

وفي اجتماعات مجلس الوزراء بين عامي 1993 و1995، كرر فؤاد السنيورة أنّ أي مشروع للنهوض الاقتصادي لا يمكن أن يتحقق في ظل دولة ضعيفة أو منقسمة، وأنّ وجود أي سلطة موازية — سياسية أو أمنية — من شأنه تعطيل ورشة الإصلاح التي كانت في بداياتها (30) وفي السياق نفسه، شهدت المالية العامة بين عامي 1994 و1995 بداية محاولة جدّية لضبط العجز، إذ سعى السنيورة إلى رفع الإيرادات الجمركية عبر تشديد مكافحة التهريب، وتحسين الجباية في ضريبة الدخل، كما أطلق مشروعاً لتحديث النظام الضريبي، وتمّ إنشاء مديرية الضريبة على القيمة المضافة عام 1995 باعتبارها خطوة تأسيسية لإصلاح هيكل لاحق. وإلى جانب ذلك، عمل على تخفيض الدعم المخصّص لمؤسسة كهرباء لبنان قدر الإمكان،

ومحاولة ضبط الإنفاق الجاري ضمن هوامش محدودة. ورغم هذه الإجراءات، بقي العجز مرتفعًا بفعل كلفة إعادة الإعمار، وارتفاع أسعار الفائدة على سندات الخزينة، إضافة إلى الإرث الإداري المثقل الذي ورثته الدولة بعد الحرب (31)

وقد برز خلال عام 1994 اتجاه واضح نحو الانفتاح على المؤسسات الدولية، ولا سيما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. إذ شارك السنيورة مباشرة في المفاوضات حول مشاريع الدعم الهيكلي، وأسهم في إعداد تقرير التنمية الاقتصادية للبنان عام 1995 الصادر عن البنك الدولي (32)، وهو التقرير الذي أشاد ببعض الخطوات الإصلاحية لكنه حذّر في الوقت نفسه من تضخم الدين العام. وكان السنيورة يعتبر أنّ التعاون مع هذه المؤسسات ضرورة لإعادة تأهيل مؤسسات الدولة، إلا أنه ظلّ حذرًا من أي شروط قد تُفهم كتدخل في السيادة المالية، فحافظ على توازن مدروس بين القبول بالتوصيات التقنية ورفض الإملاءات السياسية. ومع نهاية عام 1995، تبلورت ملامح مرحلة جديدة، إذ نجحت الدولة — بجهود وزارة المالية — في استعادة قدر من انتظام الدورة المالية بعد سنوات من الاضطراب، وتمكّن السنيورة من تثبيت سعر صرف الليرة وتعزيز الثقة بالقطاع المصرفي، ما انعكس زيادةً في الإيرادات الجمركية، بالتوازي مع انطلاق ورشة إعادة الإعمار الكبرى. كما ساهمت هذه السياسات في إعادة إدماج لبنان في النظام المالي الدولي وفتح الباب أمام مرحلة توسّع اقتصادي نسبي، على الرغم من التحديات البيئية التي ظلّت قائمة (33)

ثالثًا: تشكّل الدور المالي-السياسي لفؤاد السنيورة في الدولة اللبنانية (1995-2005)

بدأ الحضور الرسمي لفؤاد السنيورة في السلطة التنفيذية اللبنانية مع تعيينه وزيرًا للمالية في حكومة الرئيس رفيق الحريري بتاريخ 13 تشرين الأول 1995، في مرحلة كانت فيها الدولة اللبنانية تواجه تحديات إعادة الإعمار وضبط المالية العامة بعد انتهاء الحرب الأهلية. وقد جاء اختيار السنيورة في هذا المنصب استنادًا إلى دوره السابق كمستشار مالي واقتصادي مقرب من الحريري، وإلى خبرته التقنية في إدارة الملفات المالية، ما جعله منذ البداية أكثر من مجرد وزير تقني (34). و منذ تسلّمه وزارة المالية، اتخذ فؤاد السنيورة موقفًا واضحًا يقوم على أولوية إعادة الانتظام المالي، وهو ما تجلّى في إعداد موازنات الأعوام 1996 و1997 و1998، وفي إدارة الدين العام الذي كان يشهد ارتفاعًا متسارعًا. وفي هذا السياق، شارك السنيورة في اجتماعات حكومية متكررة عُقدت في السراي الحكومي خلال عامي 1996 و1997، كان أبرزها الاجتماعات المخصّصة لمناقشة سياسات الاقتراض، والتي شهدت نقاشات حادة مع وزراء وشخصيات سياسية أبدت تحفظات على تزايد حجم الدين (35)

و مع تشكيل حكومة الرئيس سليم الحص⁽³⁶⁾ خرج السنيورة من الوزارة، إلا أن خروجه من الموقع التنفيذي لم يؤدّ إلى خروجه من المجال العام، فقد حافظ، بين 1998 و2000، على موقعه كمرجعية مالية مرتبطة مباشرة بالرئيس رفيق الحريري، وشارك في اجتماعات سياسية واقتصادية غير رسمية تناولت مستقبل السياسات الاقتصادية، ولا سيما في ظل تراجع النمو وتساعد الانتقادات للنهج المالي المعتمد⁽³⁷⁾، و مع مطلع عام 2001، كان فؤاد السنيورة يقف في قلب واحدة من أكثر المراحل حساسية في إدارة المالية العامة اللبنانية. فعودته إلى وزارة المالية بعد تشكيل حكومة الرئيس رفيق الحريري في 26 تشرين الأول 2000 لم تأت في سياق اعتيادي، بل في لحظة كانت فيها مؤشرات الدين والعجز تتقاطع مع تراجع الثقة الدولية بالاقتصاد اللبناني، و في هذا المناخ، شكلت اجتماعات السنيورة مع ممثلي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، التي بدأت في آذار 2001 اختباراً مباشراً لقدرته على الدفاع عن نموذج اقتصادي يتعرّض لانتقادات متزايدة في الداخل والخارج معاً⁽³⁸⁾

وخلال سلسلة اللقاءات التي امتدت حتى أيلول 2002، تكرّس فؤاد السنيورة بوصفه حلقة الوصل الأساسية بين الدولة اللبنانية والمؤسسات المالية الدولية، في موقع جعله عرضة لمباشرة للنقاش والاعتراض السياسي في الداخل، فهو لم يكتف بتقديم الأرقام وشرح الخيارات التقنية، بل دافع صراحة عن مقاربة تعتبر أن الاستقرار المالي شرط لا غنى عنه للاستقرار السياسي، وهو طرح أثار منذ تلك المرحلة تحفظات قوى سياسية رأت فيه انحيازاً إلى منطق المؤسسات الدولية على حساب الاعتبارات الاجتماعية، ومع ذلك، اضطلع السنيورة بدور محوري في التحضير لمؤتمر باريس 2⁽³⁹⁾ المنعقد في 23 تشرين الثاني 2002، حيث شكّل حضوره إلى جانب الرئيس رفيق الحريري تجسيداً فعلياً لموقعه كمهندس الالتزامات المالية التي تعهّدت بها الدولة اللبنانية أمام المجتمع الدولي⁽⁴⁰⁾

بعد باريس 2، دخل فؤاد السنيورة مرحلة أكثر صدامية في مساره داخل السلطة، فمنذ مطلع 2003، كان الأخير أحد أبرز المدافعين عن النهج الاقتصادي للحكومة داخل مجلس الوزراء في مواجهة أصوات معارضة متزايدة، ولا سيما من قوى سياسية مرتبطة آنذاك برئيس الجمهورية إميل لحود⁽⁴¹⁾ وحلفائه. فقد عبّر عدد من الوزراء والنواب المحسوبين على هذا الخط عن رفضهم لما اعتبروه ربطاً مفرطاً للسياسات الوطنية بشروط خارجية، وانتقدوا التزامات باريس 2 باعتبارها تقيد القرار السيادي للدولة. وفي هذا السياق، وجد السنيورة نفسه في قلب سجال سياسي تجاوز حدود النقاش المالي ليطال طبيعة السلطة التنفيذية نفسها⁽⁴³⁾

وخلال عام 2004 على وجه الخصوص، ومع احتدام الانقسام السياسي في البلاد، تركز موقع فؤاد السنيورة كأحد صانعي القرار الفعليين، ولكن أيضاً كأحد أكثر الشخصيات استهدافاً في الخطاب السياسي المعارض. فقد تعرض لانتقادات مباشرة من قوى سياسية عدّة، من بينها التيار الوطني الحر بزعامة ميشال عون (44) الذي اعتبر السياسات المالية المعتمدة امتداداً لنهج اقتصادي حملته المعارضة مسؤولية تفاقم الدين العام. في المقابل، تمسك السنيورة بخياراته، معتبراً أن أي تراجع عن الانضباط المالي سيؤدي إلى اهتزاز الثقة الدولية بالدولة اللبنانية، ومن ثم إلى انهيار قدرتها على العمل المؤسسي (45)

رابعا : الإصلاحات الاقتصادية في عهد حكومتي الرئيس فؤاد السنيورة (2005-2009)

مع تشكيل الحكومة الأولى برئاسة الرئيس فؤاد السنيورة في 28 تموز 2005، وجد لبنان نفسه في مرحلة سياسية واقتصادية شديدة التعقيد، ترافقت مع تداعيات داخلية عميقة فرضتها التطورات السياسية والأمنية، إضافة إلى إرث مالي واقتصادي ثقيل تمثل في العجز المزمن في المالية العامة، والارتفاع الكبير في حجم الدين العام نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن التفاوت الواضح في مستويات التنمية بين المناطق اللبنانية. وانطلاقاً من هذا الواقع، لم يتعامل فؤاد السنيورة مع المؤشرات الاقتصادية التي بدأت بالتحسن لاحقاً بوصفها معطى مستقرّاً، بل بوصفها نتيجة ظرفية تستوجب التحصين عبر مسارات إصلاحية واضحة وقابلة للاستمرار (46)

في هذا السياق، برز دور فؤاد السنيورة، من موقع رئاسة مجلس الوزراء، في توجيه السياسة الاقتصادية نحو الجمع بين إدارة الأزمات اليومية والسعي إلى تحديث البنية التشريعية والمؤسسية للاقتصاد (47) وخلال عام 2006، وعلى الرغم من تصاعد التوترات السياسية والأمنية، عملت حكومة فؤاد السنيورة على إطلاق مسار إصلاحي تشريعي استهدف القطاع المالي غير المصرفي، باعتباره أحد مكامن الضعف البنوية في الاقتصاد اللبناني. وفي هذا الإطار، أقرّ مجلس الوزراء في 1 آذار 2006 مشروع قانون الأسواق المالية، وأحاله إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم 16690 تاريخ 30 آذار 2006، في خطوة عكست توجه فؤاد السنيورة نحو إنشاء إطار قانوني شامل لتنظيم وتطوير الأسواق المالية اللبنانية، وقد نصّ مشروع القانون على إنشاء مجلس الأسواق المالية كهيئة ناظمة مستقلة، تتولى تنظيم الأسواق، حماية المستثمرين، تقليص المخاطر النظامية، تنظيم عمليات الإدراج والتداول، إصدار التراخيص للوسطاء وشركات التقييم المالي، إضافة إلى تنظيم الإفصاح ومنع استغلال المعلومات المميزة. غير أن هذا المشروع، على الرغم من إقراره في مجلس الوزراء برئاسة فؤاد السنيورة، بقي معلقاً في مجلس النواب نتيجة التطورات السياسية، ما يعكس تأثير الانقسام السياسي على وتيرة الإصلاح المؤسسي خلال هذه المرحلة، و على الرغم من العدوان الإسرائيلي

على لبنان في تموز 2006 (48) وما خلفه من أضرار واسعة، واصل الرئيس فؤاد السنيورة قيادة حكومته في مسار إصلاح ركن على تحديث البنية القانونية للقطاع المالي. ففي 9 كانون الأول 2006، أقرّ مجلس النواب كلاً من قانون تسنيد الأصول وقانون خطط الاستثمار المشتركة، بعد أن كانا معلقين منذ عام 1999. وقد شكّل إقرار هذين القانونين محطة مفصلية في مسار الإصلاح المالي الذي تبنته حكومة فؤاد السنيورة (49) و قد أتاح قانون تسنيد الأصول للمؤسسات إمكانية تحويل الأصول إلى أدوات مالية قابلة للتداول، بما يساهم في تأمين مصادر تمويل أكثر استقراراً، ويحدّ من تقلّب التمويل وسحوبات السيولة المفاجئة، كما فتح المجال أمام إنشاء أدوات استثمارية ملائمة للمؤسسات ذات الالتزامات الطويلة الأجل، مثل صناديق التقاعد وشركات التأمين. أما قانون خطط الاستثمار المشتركة، فقد وضع إطاراً قانونياً وتنظيمياً للجهات التي تنشئ أو تسوّق هذه الخطط، ونصّ على عزل أصول المستثمرين وحمايتها، بما يعزز الثقة في السوق المالية اللبنانية (50)

وبالتوازي مع هذا المسار التشريعي، سجّل الاقتصاد اللبناني خلال عامي 2007 و2008 معدلات نمو مرتفعة نسبياً، على الرغم من استمرار الأزمات السياسية والأمنية. إلا أن فؤاد السنيورة شدّد، عبر مذكرات رئاسة مجلس الوزراء، على أن هذه النتائج لا تعني زوال المخاطر، بل تعكس قدرة السياسات المالية والنقدية المعتمدة على تحقيق استقرار نسبي في ظروف استثنائية، وهو ما استوجب، بحسب مقاربتة، الاستمرار في اعتماد سياسات حذرة واستباقية تضمن استدامة هذا الأداء (51)

مع انفجار الأزمة المالية العالمية في أيلول 2008 (52) والتي اعتُبرت الأسوأ منذ الكساد الكبير (The Great Depression) (53) عام 1929، تكرّس الدور القيادي للرئيس فؤاد السنيورة في إدارة الاستجابة الحكومية للأزمة. فقد بادرت رئاسة مجلس الوزراء، بإشراف مباشر من فؤاد السنيورة، إلى إعداد ورقة عمل بعنوان «الخطوات الاستباقية المقترحة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية»، أقرّها مجلس الوزراء بالإجماع، وكُلفت الوزارات المعنية، ولا سيما وزارة المالية ومصرف لبنان، بتنفيذها، وقد هدفت هذه الورقة إلى تحييد الاقتصاد الحقيقي اللبناني عن تداعيات الأزمة العالمية، وتقادي الوقوع في ركود اقتصادي أو ارتفاع معدلات البطالة، من خلال حزمة سياسات اقتصادية ومالية واجتماعية مترابطة. وتمحورت هذه السياسات حول ثلاثة مسارات أساسية: تعزيز الاستثمارات العامة التي تنفذها الدولة عبر إدارتها ومجلس الإنماء والإعمار، تشجيع وتحفيز الاستثمارات الخاصة الجديدة، ولا سيما تلك القادرة على خلق فرص عمل، إضافة إلى تقديم حوافز مباشرة للقطاع الخاص لدعم النشاط الاقتصادي (54)

وفي عام 2009، ومع اقتراب نهاية ولاية حكومتيه، قاد فؤاد السنيورة إقرار ورقة رؤية إنماء المناطق اللبنانية في مجلس الوزراء، والتي انطلقت من تشخيص عميق للاختلالات الاقتصادية والاجتماعية والمناطقية. وقد اعتبرت هذه الرؤية أن التنمية شكلت المدخل الأساسي لمعالجة الفقر وتحسين فرص العمل وتحقيق الإنماء المتوازن، من خلال تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والاستفادة من الميزات التفاضلية لكل منطقة عبر مشاريع قطبية قادرة على تحريك الاقتصادات المحلية⁽⁵⁵⁾ وجاءت هذه الرؤية منسجمة مع خطة ترتيب الأراضي التي أعدّها مجلس الإنماء والإعمار وأقرّها مجلس الوزراء، ومع انتهاء ولاية حكومة الرئيس فؤاد السنيورة في 9 تشرين الثاني 2009، يتبيّن أن الإصلاحات التي ارتبطت باسمه لم تكن إجراءات ظرفية أو معزولة، بل جاءت ضمن مسار إصلاحي متدرّج قاده فؤاد السنيورة من موقع رئاسة الحكومة، جامعاً بين التشريع، والتخطيط، والاستجابة الاستباقية للأزمات، في محاولة لترسيخ الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وضمان استمرارية العمل الإصلاحي في مرحلة اتسمت بقدر عالٍ من التعقيد السياسي والاقتصادي⁽⁵⁶⁾

تطور سياسات البنى التحتية في لبنان خلال رئاسة فؤاد السنيورة (2005-2009)

دخلت الدولة اللبنانية عام 2005 مرحلة إعادة تنظيم مؤسساتها التنفيذية في ظل ظروف سياسية استثنائية. ففي هذه المرحلة، لم يكن الهدف المباشر لحكومة فؤاد السنيورة إطلاق مشاريع كبرى بقدر ما كان إعادة تثبيت وظيفة الدولة التخطيطية بعد فترة من الاضطراب السياسي والإداري. ومن هذا المنطلق، بدأت حكومة السنيورة، خلال النصف الثاني من عام 2005، بإعادة تفعيل ملفات البنى التحتية التي كانت مجمّدة أو غير مكتملة، ولا سيما في قطاع الكهرباء، الذي شكّل تاريخياً أحد أبرز مكامن الخلل المالي والإداري التي واجهت الحكومات المتعاقبة⁽⁵⁷⁾

وفي هذا السياق، صدرت خلال رئاسة فؤاد السنيورة قرارات تنفيذية موثّقة بتاريخ 29 آب 2005 و9 تشرين الثاني 2005، هدفت إلى إدراج مشاريع إنتاج كهربائي جديدة اعتمدت نظامي الدورة المركبة والدورة المفتوحة. ولم تكن هذه القرارات معزولة عن رؤية رئيس الحكومة فؤاد السنيورة، بل جاءت مترافقة مع محاولة واضحة لوضع القطاع ضمن إطار تخطيطي أشمل، إذ حُدّدت قدرات إنتاجية تجاوزت 2440 ميغاواط، بالتوازي مع إدراج مشاريع محطات تحويل معزولة بالغاز، ما يعكس توجّه حكومة السنيورة نحو تحسين البنية التقنية للشبكة بدل الاكتفاء بالحلول الظرفية⁽⁵⁸⁾

غير أنّ هذا المسار الذي قاده فؤاد السنيورة لم يكن منفصلاً عن القيود القانونية والمؤسسية القائمة. ففي قطاع المياه، وعلى الرغم من أن الإطار التشريعي كان قد وُضع سابقاً بموجب القانون رقم 221 تاريخ 2000/5/29، إلا أن عام 2006 شهد، في ظل حكومة السنيورة، بداية التفعيل العملي لهذا القانون على مستوى التنفيذ، من خلال مشاريع هدفت إلى توسيع شبكات التوزيع وتحسين إدارة الموارد (59). وبذلك، إتسمت المرحلة الأولى من رئاسة فؤاد السنيورة بترتيب الأولويات ووضع الأسس الإدارية، أكثر مما اتسمت بإنجازات مادية واسعة (60)

أدت حرب تموز إلى تعطيل جزء كبير من المشاريع قيد التنفيذ التي كانت حكومة فؤاد السنيورة قد أطلقتها أو أعادت تفعيلها. وقد فرض ذلك على السنيورة وحكومته إعادة النظر في روزنامة العمل القطاعي. إلا أن وقف الأعمال القتالية في 14 آب 2006 شكّل نقطة تحوّل في سياسات حكومة السنيورة، إذ انتقلت المقاربة الحكومية من منطق الطوارئ إلى منطق إعادة التشغيل التدريجي للبنى التحتية (61) ومن هنا، بدأت مرحلة جديدة قادها السنيورة اتسمت بإعادة إدراج مشاريع البنى التحتية ضمن برامج التعافي، مع الحفاظ على الأهداف الأساسية التي وُضعت قبل الحرب. وخلال عام 2007، تبلور هذا التوجّه بشكل أوضح في قطاع الاتصالات، حيث جرى، في ظل حكومة السنيورة، الانتقال من تحسين محدود للشبكات إلى اعتماد خيارات تقنية أكثر تطوراً (62)، و ارتبط هذا التحول أيضاً برؤية اقتصادية عبّر عنها فؤاد السنيورة مراراً، ترى في قطاع الاتصالات رافعة للنمو في مرحلة ما بعد الحرب، وبالتوازي، شهد قطاع النقل الجوي، خلال رئاسة فؤاد السنيورة، خطوات تنظيمية وتقنية هدفت إلى تحديث أنظمة الملاحة والسلامة وفق معايير منظمة الطيران المدني الدولي ICAO (63) الأمر الذي يعكس سعي حكومة السنيورة إلى إعادة إدماج البنى التحتية اللبنانية ضمن المنظومة الدولية (64)

ابتداءً من النصف الثاني لعام 2007، دخلت سياسات حكومة فؤاد السنيورة مرحلة أكثر استقراراً نسبياً، ما سمح بالانتقال من إعادة التشغيل إلى التوسّع القطاعي المنظم. وفي هذا الإطار، برز ملف النفط والغاز بوصفه أحد أكثر الملفات الاستراتيجية التي أولتها حكومة السنيورة أهمية خاصة، حيث جرى ربط أعمال الاستكشاف والتنقيب بالإطار القانوني الدولي، ولا سيما أحكام قانون البحار، كما هو موثّق في الملاحق القانونية للتقرير الرسمي (65) وفي الوقت نفسه، شهد قطاع النقل البحري والبري، خلال رئاسة فؤاد السنيورة، تطوراً لافتاً، إذ اعتمدت الحكومة نماذج تشغيل متعددة مثل المرفأ ذو الإدارة المالكة Landlord Port (66)

وبحلول نهاية عام 2009، كانت معظم المشاريع التي أطلقت أو أُعيد تفعيلها في عهد فؤاد السنيورة قد انتقلت إلى مراحل متقدمة من التنفيذ أو التشغيل، ما يدل على مسار تراكمي اتسم بالبطء النسبي، لكنه حافظ على قدر من الاستمرارية رغم التقلبات السياسية.⁽⁶⁷⁾

ويأتي خروج فؤاد السنيورة من رئاسة الحكومة في 9 تشرين الثاني 2009 نتيجة مسار سياسي تراكمي بدأ عملياً مع الانتخابات النيابية التي جرت في 7 حزيران 2009. فعلى الرغم من فوز قوى 14 آذار⁽⁶⁸⁾ بالأكثرية النيابية آنذاك (نحو 71 نائباً من أصل 128)، إلا أن موازين القوى الفعلية داخل النظام السياسي لم تسمح بإعادة إنتاج حكومة برئاسة السنيورة. فقد واجهت ولايته الثانية معارضة سياسية حادة قادتها قوى 8 آذار⁽⁶⁹⁾ ولا سيما حزب الله⁽⁷⁰⁾ وحركة أمل⁽⁷¹⁾ والتيار الوطني الحر⁽⁷²⁾ برئاسة ميشال عون، الذين اعتبروا أن مرحلة السنيورة، خصوصاً بين 2006 و2008، جسدت نمطاً من الحكم الأحادي في ظل انقسام وطني عميق، وفي أعقاب الانتخابات، دخل لبنان مرحلة مفاوضات شاقة لتشكيل الحكومة، استمرت قرابة خمسة أشهر، عكست حجم الانقسام حول شكل السلطة التنفيذية ودورها. وفي هذا السياق، لم يُطرح اسم فؤاد السنيورة كمرشح توافقي لرئاسة الحكومة، لا بسبب خسارة انتخابية مباشرة، بل نتيجة رفض سياسي صريح من خصومه الذين حملوه مسؤولية إدارة البلاد خلال أحداث مفصلية، أبرزها أزمة أيار 2008 وما سبقها من اعتصام وسط بيروت. ومع تكليف سعد الحريري رسمياً تشكيل الحكومة في 16 تشرين الثاني 2009، طُويت صفحة رئاسة السنيورة للحكومة، في انتقال عكس تبيدلاً في منطق التسويات أكثر مما عكس حكماً نهائياً على حصيلة ولايته⁽⁷³⁾.

الخاتمة

تُظهر تجربة فؤاد السنيورة أن مسألة الحكم في لبنان، ولا سيما في الحقل المالي، لا يمكن اختزالها في القرارات التقنية أو في نتائج المؤشرات الاقتصادية وحدها، بل تتشكّل عند تقاطع معقد بين الإصلاح الممكن وحدود النظام السياسي القائم. فالمسار الذي قاده السنيورة، سواء من موقع وزارة المالية أو رئاسة الحكومة، يكشف أن الاستمرارية المؤسسية في دولة ما بعد الحرب قد تكون إنجازاً بحدّ ذاتها، حتى حين يأتي التقدم بطيئاً ومثقلًا بالاعتراضات والتجاذبات. ويبين البحث أن السياسات التي ارتبطت باسم السنيورة لم تكن معزولة عن سياقها، بل كانت محكومة بقيود بنيوية تمثلت في الانقسام السياسي، وتوازنات السلطة، وتداخل الداخلي بالخارجي. ومع ذلك، فإن محاولته ترسيخ قواعد للانتظام المالي، وتثبيت دور المؤسسات، واعتماد مقاربات استباقية في إدارة الأزمات، تطرح أسئلة أعمق حول طبيعة الإصلاح في الأنظمة التوافقية، وحول ما إذا كان الإصلاح يُقاس بمدى سرعة الإنجاز أم بقدرته على الصمود والاستمرار. ولا تنتهي هذه الدراسة

عند تقييم تجربة فرد أو مرحلة زمنية، بل تفتح أفقًا تحليليًا أوسع لفهم العلاقة الإشكالية بين الدولة والمالية العامة في لبنان. فخرج فؤاد السنيورة من رئاسة الحكومة عام 2009 لا يمثل نهاية مسار إصلاح بقدر ما يعكس تبدلًا في منطق التسويات السياسية، ما يؤكد أن الإصلاح في لبنان يظل رهينًا لقدرة الدولة على تجاوز الانقسام، أكثر مما هو رهين الإرادة التقنية أو الكفاءة الإدارية وحده

الهوامش

1. عدنان محسن ظاهر ، رياض غنام، المعجم الوزاري اللبناني، سير و تراجم وزراء لبنان 1922-2008، دار بلال للطباعة و النشر ، بيروت، 2009، ص 312-313
2. بادية حيدر، دولة رئيس الحكومة ، المركز العربي للمعلومات، بيروت ، 2008، ص 119-120
3. مسعود الخونده، موسوعه الحرب اللبنانية، ط1، ج9، العالميه للنشر و التوزيع ، بيروت، 2006، ص 178
4. فواز الطرابلسي، الطبقات الاجتماعية و السلطه السياسية في لبنان ، دار الساقى للنشر و التوزيع، لبنان ، 2006، ص 188
5. صلاح عبوش تاريخ لبنان الحديث من خلال عشر رؤساء حكومة، بيروت دار العلم للملايين 1989، ص 60
6. المصدر نفسه، ص 62
7. أبو زيد، حكمت، رؤساء حكومات لبنان كما عرفتهم 31 سنة في السرايا بيروت، دار النهار للنشر، 2004، ص 142
8. أبو عيسى شادي خليل رؤساء الجمهورية اللبنانية، خفايا، وقائع، وثائق صور، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2008، ص 177-180
9. عدنان محسن ظاهر، المصدر السابق، ص 315
10. كمال ديب، روجيه تمرز، إمبراطورية إنترا و حيتان المال في لبنان، 1968-1988، المكتبة الشرقية للنشر و التوزيع ، بيروت، 2017، ص. 56
11. فواز الطرابلسي، المصدر السابق، ص 190
12. كمال ديب ، المصدر السابق ص 60-61
13. الحرب الأهلية اللبنانية هي نزاع مسلح داخلي اندلع في لبنان عام 1975 واستمر حتى عام 1990، واتسم بتشابك معقد بين عوامل طائفية وسياسية واجتماعية، إضافة إلى تدخلات إقليمية ودولية. شاركت في الحرب ميليشيات لبنانية متعددة على أسس طائفية وأيديولوجية، إلى جانب أطراف خارجية، ما أدى إلى انهيار مؤسسات الدولة لفترات طويلة، وسقوط أعداد كبيرة من الضحايا، وتدمير واسع للبنية التحتية، قبل أن تنتهي رسميًا بتوقيع اتفاق الطائف عام 1989 وتنفيذ بنوده الأساسية في مطلع التسعينيات، للمزيد ينظر

Traboulsi, Fawwaz. A History of Modern Lebanon. London: Pluto Press, 2007. pp 33-35

14. رفيق الحريري (1944-2005) هو رجل أعمال وسياسي لبناني، يُعدّ من أبرز الشخصيات في تاريخ لبنان المعاصر. شغل منصب رئيس مجلس الوزراء اللبناني لعدّة ولايات بين عامي 1992 و2004، ولعب دورًا محوريًا في مرحلة إعادة إعمار لبنان بعد الحرب الأهلية، مستندًا إلى شبكة علاقات إقليمية ودولية واسعة، ولا سيّما مع المملكة العربية السعودية والدول الغربية. ارتبط اسمه بمشروع اقتصادي-سياسي ركّز على إعادة بناء بيروت والبنية التحتية، لكنه أثار في الوقت نفسه جدلاً واسعًا حول السياسات الاقتصادية، والديون العامة، وطبيعة العلاقة بين المال والسلطة في لبنان. اغتيل رفيق الحريري في بيروت عام 2005، وكان لاغتياله أثر بالغ على الحياة السياسية اللبنانية ومسارها اللاحق، للمزيد ينظر ، حسين علي كردي الجبوري، رفيق الحريري و دوره الاقتصادي و السياسي في لبنان 1944-2005، رسالة ماجستير، جامعة تكريت ، 2011، ص 9-16
15. فؤاد السنيورة، المالية العامة للدولة بين التسييس والتضليل (بيروت: دار الكتاب العربي، 2018)، 15-22.
16. جورج قرم، الانفجار اللبناني: من الحرب الأهلية إلى أزمة النظام (بيروت: دار الفارابي، 2016)، 198-205.
17. صندوق النقد الدولي هو منظمة مالية دولية أنشئت عام 1944 في إطار مؤتمر بريتون وودز، وبدأت عملها رسميًا عام 1945، وتهدف إلى تعزيز الاستقرار المالي العالمي، وتشجيع التعاون النقدي الدولي، وتسهيل التجارة الدولية، والحد من اختلالات ميزان المدفوعات. يقدم الصندوق الدعم المالي للدول الأعضاء التي تواجه أزمات اقتصادية، مقابل برامج إصلاح اقتصادي ومالي، كما يضطلع بدور رقابي واستشاري عبر متابعة السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء وتقديم المشورة الفنية وبناء القدرات، للمزيد ينظر
- Boughton, James M., *The IMF and the Force of History: Ten Events and Ten Ideas That Have Shaped the Institution* (Washington, DC: International Monetary Fund, 2004), 1-12.
18. سمير أمين، الاقتصاد السياسي للبنان المعاصر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، 121-134.
19. رضوان السيّد، الدولة والمجتمع في لبنان ما بعد الطائف (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، 89-96.
20. Gaspard, Toufic. *A Political Economy of Lebanon, 1948-2002*. Brill, 2004. p.59
21. فؤاد السنيورة، الدين العام اللبناني: التراكم والتأثيرات السلبية (بيروت: دار الكتاب العربي، 2019)، 33-41.
22. محمد علي مقلد، السلطة والاقتصاد في لبنان (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2009)، 201-210.
23. عدنان الضناوي المايفات اللبنانية وتحديات القانون دار المعارف العمومية، طرابلس، 1991. ص 167
24. المصدر نفسه ، ص 168-169

25. جورج عشي وغسان عياش تاريخ المصارف في لبنان، بنك عودة، بيروت، 2001، ص 37-39
26. محمد علي مقلد، المصدر السابق ، ص 221
27. مشروع «أفق 2000» هو برنامج اقتصادي-إنمائي أطلقته حكومة رفيق الحريري في مطلع تسعينيات القرن العشرين، بعد انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية، بهدف إعادة إعمار لبنان وإعادة إدماجه في الاقتصادين الإقليمي والدولي. ارتكز المشروع على إعادة بناء البنية التحتية الأساسية (الطرق، الكهرباء، الاتصالات، المرافق والمطار)، وتنشيط قطاع الخدمات، ولا سيما بيروت كمركز مالي وسياحي، مع اعتماد سياسات مالية واقتصادية ليبرالية شجعت الاستثمارات الخاصة والاقتراض الخارجي. وقد شكّل «أفق 2000» الإطار المرجعي للسياسات الاقتصادية في مرحلة ما بعد الطائف، لكنه أثار في الوقت نفسه جدلاً واسعاً بسبب ارتفاع الدين العام وتفاوت التنمية بين المناطق، للمزيد ينظر
- Baumann, Hannes, Citizen Hariri: Lebanon's Neoliberal Reconstruction (Oxford: Oxford University Press, 2017), 45-48
28. Baumann, Hannes, Ibid, p.51
29. Leenders, Reinoud, Spoils of Truce: Corruption and State-Building in Postwar Lebanon., Cornell University Press, 2012. pp.111-113
30. هنري إده، المال إن حكم، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1999، ص 49
31. المصدر نفسه ص 56
32. يُعرّف البنك الدولي بأنه مؤسسة مالية دولية أنشئت لتقديم الدعم المالي والفني للدول الأعضاء، ولا سيما الدول النامية، بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية طويلة الأجل وتقليل معدلات الفقر. ويقوم البنك الدولي بتمويل مشروعات تنموية في مجالات البنية التحتية، والتعليم، والصحة، والإصلاح الاقتصادي، إضافةً إلى تقديم الخبرة الفنية والمشورة في السياسات العامة، بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي العالمي. للمزيد ينظر
- Gilpin, Robert. The Challenge of Global Capitalism: The World Economy in the 21st Century. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2000. p.156
33. إسماعيل، عصام نعمة شهادة على دولة الشهيد الرئيس الرفيق الحريري بيروت، مركز بيروت للأبحاث والمعلومات، 2005، ص 60
34. يُعرّف الوزير التقني بأنه عضو في السلطة التنفيذية يتم اختياره أساساً بناءً على خبرته الفنية أو المهنية المتخصصة في مجال معين، وليس على أساس انتمائه الحزبي أو السياسي. ويُكلّف الوزير التقني بإدارة وزارة أو ملف حكومي اعتماداً على كفاءته التقنية ومعرفة المتخصصة، وغالباً ما يُفترض فيه الالتزام بالحياد السياسي والتركيز على الجوانب الإدارية والفنية لصنع وتنفيذ السياسات العامة، رغم أن دوره قد يتجاوز الطابع التقني البحث ليؤثر في القرارات السياسية بحكم موقعه التنفيذي. للمزيد ينظر
- Blondel, Jean, and Maurizio Cotta, eds. The Nature of Party Government: A Comparative European Perspective. London: Palgrave Macmillan, 2000. p.121

35. إسماعيل، عصام، المصدر السابق، ص، 71
36. سليم الحص بأنه سياسي وأكاديمي لبناني تولّى رئاسة مجلس الوزراء اللبناني في مراحل مفصلية من تاريخ لبنان المعاصر، وتميّز خطابه وممارساته السياسية بالتركيز على النزاهة المالية، والالتزام بمفهوم الدولة والمؤسسات، والابتعاد النسبي عن الزبائنية السياسية. وقد جمع الحص بين الخلفية الأكاديمية في الاقتصاد والعمل السياسي التنفيذي، ما جعله يُقدّم في كثير من الأدبيات بوصفه نموذجاً لرجل الدولة ذي التوجّه الإصلاحي والأخلاقي، خصوصاً خلال فترات الأزمات والحرب الأهلية اللبنانية. للمزيد ينظر ، عدنان محسن ظاهر، المصدر السابق، ص 421
37. بلانفورد، نيكولاس زلزال لبنان - اغتيال رفيق الحريري وتأثيراته في الشرق الأوسط القاهرة، مكتبة مدبولي، 2007. ص 116
38. أشتي، شوكت، تشكيلات الناصرية في لبنان، بيروت، شركة المطبوعات ، 2003، ص 211
39. يُعرّف مؤتمر باريس 2 بأنه مؤتمر دولي للمانحين عُقد في العاصمة الفرنسية باريس عام 2002، بهدف دعم الاستقرار المالي والاقتصادي في لبنان في ظل تفاقم الدين العام والعجز المالي. وقد ركّز المؤتمر على توفير قروض ميسّرة وهبات مالية للبنان مقابل التزام الحكومة اللبنانية بتنفيذ برنامج إصلاحات اقتصادية ومالية وهيكلية، شملت إعادة هيكلة الدين العام، وضبط الإنفاق، وتعزيز الثقة بالاقتصاد اللبناني. ويُعدّ مؤتمر باريس 2 محطة أساسية في مسار الاعتماد على الدعم الدولي لمعالجة الأزمات المالية اللبنانية، للمزيد ينظر

Corm, Georges. Le Liban contemporain: Histoire et société. Paris: La Découverte, 2005.p.31

40. أمل سعد غريب، حزب الله الدين والسياسة، بيروت، دار الكتاب العربي، 2001، ص 76
41. يُعرّف إميل جميل لحدود (ولد عام 1936) بأنه قائد عسكري وسياسي لبناني تولّى رئاسة الجمهورية اللبنانية خلال الفترة الممتدة من 1998 إلى 2007. وقد جاء انتخابه في مرحلة اتسمت بتعزيز دور المؤسسة العسكرية في الدولة اللبنانية وباستمرار النفوذ السوري في الحياة السياسية. ويُعدّ عهده من الفترات المفصلية في تاريخ لبنان المعاصر، إذ تداخلت خلاله قضايا السيادة، والإصلاح المؤسسي، وإدارة التوازنات السياسية الداخلية والخارجية. للمزيد ينظر

Traboulsi, Fawwaz. A History of Modern Lebanon. London: Pluto Press, 2007.p.77

42. إسكندر، مروان الدور الضائع لبنان وتحديات القرن الواحد والعشرين، ط2، بيروت دار رياض الرئيس للكتب والنشر، 2003، ص 76

٤٣. ميشال عون هو قائد عسكري ورجل دولة لبناني، تدرج في المؤسسة العسكرية حتى أصبح أصغر قائد للجيش عام 1984. برزت شخصيته السياسية بوضوح عام 1988 حين كُلف برئاسة حكومة عسكرية انتقالية، ليدخل في مواجهات سياسية وعسكرية أدت إلى نفيه إلى فرنسا لمدة 15 عاماً. عاد عون إلى لبنان عام 2005 في تحول دراماتيكي للمشهد السياسي، حيث أسس "التيار الوطني الحر" وعقد تحالفات استراتيجية (أبرزها مع حزب الله عام 2006) مهدت لوصوله إلى سدة الرئاسة في أكتوبر 2016. عُرف

عهده بـ "العهد القوي"، إلا أنه واجه تحديات غير مسبوقة شملت انهياراً اقتصادياً وانفجار مرفأ بيروت، حتى غادر قصر بعداً في نهاية ولايته عام 2022، مخلفاً وراءه إرثاً سياسياً مثيراً للجدل بين التأييد الشعبي الواسع والمعارضة الشرسة. للمزيد ينظر، كريم بقرادوني، صدمة و صمود: عهد ميشال عون (2016-2022)، دار سائر المشرق، بيروت، 2024، ص. 25.

44. Augustus Richard Norton, *Hezbollah: A Short History* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2007).

45. عجروش، أسامة إسماعيل. قوانين المصارف والنقود في لبنان. بيروت: منشورات زين الحقوقية، 2005. ص. 144.

46. كسبار، توفيق. اقتصاد لبنان السياسي 1948-2002 في حدود الليبرالية الاقتصادية. بيروت: دار النهار للنشر، 2005، ص 113

47. IMF, *Lebanon: 2006 Article IV Consultation—Staff Report* (IMF, 2007)

48. إستمر العدوان الإسرائيلي على لبنان لمدة 33 يوماً، وذلك في سياق تصعيد عسكري أعقب عملية أسر جنود إسرائيليين نفذها حزب الله. وقد شمل العدوان قصفاً جويًا وبريًا وبحريًا مكثفًا استهدف البنية التحتية اللبنانية والمناطق المدنية، وأسفر عن خسائر بشرية ومادية كبيرة، إضافة إلى نزوح داخلي واسع. وانتهت الحرب بصدور قرار مجلس الأمن رقم 1701، الذي دعا إلى وقف الأعمال العدائية ونشر الجيش اللبناني جنوب البلاد، ويُعدّ هذا العدوان محطة مفصلية في تاريخ الصراع اللبناني-الإسرائيلي وفي توازنات الردع الإقليمية، للمزيد ينظر

Picard, Elizabeth. *Lebanon: A Shattered Country – Myths and Realities of the Wars in Lebanon*. New York: Holmes & Meier, 2006.p.97

49. وهبه، محمد سليم. الرقابة المصرفية: قواعد ومعايير. بيروت: دار كلمات للطباعة والنشر والتوزيع، 2006. ص 59

50. يُقصد بـ قانون توريق الأصول الإطار التشريعي الذي يجيز للمؤسسات المالية تحويل الأصول غير السائلة، كالقروض والحقوق المالية المستقبلية، إلى أوراق مالية قابلة للتداول، من خلال عزل هذه الأصول قانونياً عن الجهة المُنشئة وربطها بأداة استثمارية مستقلة، بما يساهم في تنويع مصادر التمويل وتعزيز الاستقرار المالي والحد من مخاطر تقلب السيولة. أما قانون خطط الاستثمار المشتركة، فيضع إطاراً قانونياً وتنظيمياً لإنشاء هذه الخطط وتسويقها، ويكرّس مبدأ الفصل القانوني بين أصول المستثمرين وأصول الجهة المديرة، بما يوفّر حماية قانونية للمستثمرين ويعزّز الثقة والشفافية في السوق المالية اللبنانية. للمزيد ينظر، الجمهورية اللبنانية، قانون توريق الأصول، قانون رقم 705 تاريخ 9 كانون الأول 2005؛ الجمهورية اللبنانية، قانون خطط الاستثمار المشتركة، قانون رقم 706 تاريخ 9 كانون الأول 2005؛ هيئة الأسواق المالية في لبنان، الإطار التنظيمي لحماية المستثمر في الأسواق المالية (بيروت)؛ مصرف لبنان، التشريعات والتنظيمات المالية المتعلقة بالأسواق المالية. ص 121-152

51. شهد الاقتصاد اللبناني خلال عامي 2007 و2008 معدلات نمو إيجابية لافتة مقارنة بالسنوات السابقة، إذ سجّلت نسب نمو مرتفعة نسبياً رغم استمرار عدم الاستقرار السياسي والأمني، ولا سيما في أعقاب حرب تموز 2006 والأحداث الداخلية اللاحقة. وقد عزّز هذا الأداء، في الخطاب الرسمي آنذاك، إلى مزيج من السياسات المالية المتحفظة، واستمرار السياسة النقدية الحذرة التي انتهجها مصرف لبنان، ولا سيما في ما

يتعلق بإدارة الدين العام، والحفاظ على الاستقرار النقدي، وتعزيز الثقة بالقطاع المصرفي. وفي هذا الإطار، شدد رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة، في مذكرات رسمية صادرة عن رئاسة مجلس الوزراء، على أن هذه النتائج لا تعني انتفاء المخاطر البنوية التي يواجهها الاقتصاد اللبناني، بل تعكس قدرة استثنائية على الصمود في ظروف غير طبيعية، الأمر الذي يفرض، بحسب مقاربتة، الاستمرار في اعتماد سياسات استباقية وحذرة تضمن استدامة النمو وتفاذي الانزلاق إلى اختلالات مالية ونقدية مستقبلية. للمزيد ينظر، إدارة الإحصاء المركزي (لبنان). الحسابات القومية: الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي. بيروت: إدارة الإحصاء المركزي، 2007-2008. ص 45-70

52. يُقصد بـ الأزمة المالية العالمية التي انفجرت في أيلول 2008 الانهيار الواسع الذي أصاب النظام المالي الدولي نتيجة تراكم اختلالات هيكلية في الأسواق المالية، ولا سيما في الولايات المتحدة، أبرزها التوسع المفرط في الإقراض عالي المخاطر وتوريق الديون دون ضوابط كافية، والاعتماد المفرط على أدوات مالية معقدة تفتقر إلى الشفافية. وقد بلغ هذا المسار ذروته مع انهيار مصرف ليمان براذرز في 15 أيلول 2008، وهو الحدث الذي شكّل نقطة تحوّل حاسمة أدت إلى تجمّد أسواق الائتمان، وانتقال الأزمة بسرعة إلى الاقتصادات الأوروبية والعالمية، متسببةً بركود اقتصادي عالمي هو الأشد منذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين. للمزيد ينظر

Ben S. Bernanke, The Federal Reserve and the Financial Crisis (Princeton: Princeton University Press, 2013).pp.58-60

53. يُقصد بـ الكساد الكبير الأزمة الاقتصادية العالمية العميقة التي بدأت مع انهيار سوق الأسهم في الولايات المتحدة في تشرين الأول 1929، وامتدّت آثارها خلال ثلاثينيات القرن العشرين لتشمل معظم اقتصادات العالم. وقد تميّز الكساد بانكماش حاد في الإنتاج الصناعي، وارتفاع غير مسبوق في معدلات البطالة، وانهيار واسع في التجارة الدولية، إضافة إلى إفلاس عدد كبير من المصارف والمؤسسات المالية. ولم يكن الكساد الكبير أزمة مالية فحسب، بل أزمة هيكلية في النظام الاقتصادي العالمي، كشفت حدود النموذج الليبرالي غير المنظم السائد آنذاك، وأدت إلى تحولات عميقة في دور الدولة، ولا سيما من خلال تبني سياسات تدخلية ونقدية ومالية جديدة، شكّلت الأساس لاقتصاديات ما بعد الحرب العالمية الثانية، للمزيد ينظر

Eichengreen, Barry. Golden Fetters: The Gold Standard and the Great Depression, 1919–1939. New York: Oxford University Press, 1992. pp.3-11

54. رئاسة مجلس الوزراء (لبنان)، الخطوات الاستباقية المقترحة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، ورقة عمل أقرّها مجلس الوزراء، بيروت، 2008؛ مصرف لبنان، التقرير السنوي، 2008؛ وزارة المالية اللبنانية، التقرير الاقتصادي والمالي، 2008. ص 68-77

رئاسة مجلس الوزراء اللبناني. ورقة رؤية إنماء المناطق اللبنانية. بيروت: رئاسة مجلس الوزراء، 55. <https://www.pcm.gov.lb/arabic/subpg.aspx?pageid=3470>. 2009.

56. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية البشرية الوطنية: لبنان 2008–2009. بيروت: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2013.

<https://www.undp.org/arab,states/publications/national-human-development-report-1>

57. رئاسة مجلس الوزراء اللبناني. البيان الوزاري لحكومة الرئيس فؤاد السنيورة الأولى. بيروت: رئاسة مجلس الوزراء، 19 تموز 2005.
58. مجلس الوزراء اللبناني. قرارات مجلس الوزراء المتعلقة بإدراج مشاريع إنتاج الطاقة الكهربائية، قرار صادر بتاريخ 29 آب 2005. بيروت: الأمانة العامة لمجلس الوزراء، 2005.
59. وزارة الطاقة والمياه. تقرير حول إعادة تنظيم مؤسسات المياه وتفعيل القانون 2000/221. بيروت: وزارة الطاقة والمياه، 2006.
60. وهبه، محمد سليم، المصدر السابق، ص 70
61. البنك الدولي. لبنان: تقييم الأضرار والاحتياجات بعد حرب تموز 2006. واشنطن: البنك الدولي، 2007. ص 4-10
62. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. لبنان بعد حرب تموز: التعافي المبكر وإعادة الإعمار. بيروت: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2007. ص 18-33
63. تُعرّف معايير منظمة الطيران المدني الدولي (ICAO) بأنها مجموعة المعايير والممارسات الموصى بها دوليًا التي تعتمد عليها منظمة الطيران المدني الدولي ضمن ملاحق اتفاقية شيكاغو لعام 1944، وتهدف إلى ضمان سلامة وأمن وانتظام وكفاءة الطيران المدني الدولي، من خلال توحيد الأطر التنظيمية والتقنية والتشغيلية التي تلتزم الدول الأعضاء بتطبيقها أو مواءمة تشريعاتها الوطنية معها. للمزيد ينظر International Civil Aviation Organization. Convention on International Civil Aviation (Chicago Convention) and Annexes. Montreal: International Civil Aviation Organization, 1944 (as amended).p.14
64. International Civil Aviation Organization (ICAO), Universal Safety Oversight Audit Programme (USOAP): Lebanon, Audit Report, Montreal: International Civil Aviation Organization, , Fo/ 31600/ 5. 2007.pp.1-13
65. يُقصد بربط أعمال الاستكشاف والتنقيب النفطي والغازي بأحكام قانون البحار (UNCLOS) إخراج هذا الملف من منطقتي القرار السياسي الظرفي إلى إطار قانوني دولي ناظم، يحدّد بدقة حقوق الدولة الساحلية وواجباتها في ما يتعلّق بالمياه الإقليمية والمنطقة الاقتصادية الخالصة. ويعكس هذا الخيار توجه حكومة فؤاد السنيورة نحو تحصين الملف النفطي قانونيًا في سياق إقليمي شديد الحساسية، بما يحدّد من النزاعات المحتملة ويكسب السياسات الحكومية مشروعية دولية مسبقة، للمزيد ينظر United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), Port Management Series: The Landlord Port Model, Port Management Series (Geneva: United Nations Conference on Trade and Development, 2006).

66. بنموذج Landlord Port (المرفأ ذو الإدارة المالكة) هو نموذجاً مؤسسياً في إدارة المرفأ تبقى فيه الدولة مالكة للأراضي والبنية التحتية الأساسية ومُنظمة للقطاع، في حين تُسند الأنشطة التشغيلية والخدمات اللوجستية إلى القطاع الخاص بموجب عقود امتياز أو تشغيل محدّدة المدة. ويُنظر إلى هذا النموذج في الأدبيات الدولية بوصفه حلاً وسيطاً بين الإدارة العامة المباشرة والخصخصة الكاملة، إذ يتيح تحسين الكفاءة التشغيلية وجذب الاستثمارات، مع الحفاظ على الدور السيادي والتنظيمي للدولة. وفي الحالة اللبنانية، يكتسب اعتماد هذا النموذج دلالة إضافية باعتباره محاولة لتحديث قطاع النقل البحري ضمن مقاربة إصلاحية تدريجية، تقوم على الشراكة المنظمة بدل الانسحاب الكامل للدولة من إدارة المرفأ العامة. للمزيد ينظر

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), Port Management Series: The Landlord Port Model, Geneva: United Nations Conference on Trade and Development, 2006.p.65-76

67. يُستخدم توصيف "المسار التراكمي" في هذا السياق للدلالة على نمط من السياسات العامة يقوم على تقدّم تدريجي في التنفيذ بدل الإنجاز السريع، حيث تُقاس الفعالية ليس بعدد المشاريع المنجزة فوراً، بل بقدرتها على الانتقال من مرحلة الإطلاق إلى مراحل متقدمة من التنفيذ أو التشغيل ضمن إطار زمني ممتد. ويكتسب هذا التوصيف أهميته في الحالة اللبنانية نظراً للتقلبات السياسية والمؤسسية التي ميّزت الفترة المدروسة، ما يجعل الحفاظ على استمرارية العمل التنفيذي بحدّ ذاته مؤثراً على الأداء الحكومي، حتى في ظل بطء نسبي في الإنجاز. للمزيد ينظر

Rose, Richard. What Is Lesson-Drawing? Journal of Public Policy 11, no. 1 (1991): 3–30.

68. تُعرّف قوى 8 آذار بأنها تحالف سياسي لبناني تشكّل في أعقاب التظاهرة التي جرت في 8 آذار/مارس 2005، والتي عبّرت عن تأييد دور سوريا في لبنان في تلك المرحلة ورفض الضغوط الدولية المتزايدة بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري. ويضم هذا التحالف قوى وأحزاباً سياسية رئيسية، أبرزها حزب الله، حركة أمل، والتيار الوطني الحر (لاحقاً)، إضافة إلى قوى وشخصيات أخرى. ويتميّز تحالف 8 آذار بخطاب سياسي يركّز على المقاومة، والخيارات الإقليمية، ونقد السياسات الغربية في لبنان، وبكونه إطاراً سياسياً مرناً يقوم على تقاطع المصالح والتموضع السياسي أكثر مما يقوم على بنية تنظيمية موحّدة. للمزيد ينظر

Salloukh, Bassel F., et al. The Politics of Sectarianism in Postwar Lebanon. London: Pluto Press, 2015.p.77

69. تُعرّف قوى 14 آذار بأنها تحالف سياسي لبناني عابر للأحزاب والطوائف نشأ في أعقاب التظاهرة الشعبية الحاشدة التي جرت في 14 آذار/مارس 2005، عقب اغتيال الرئيس رفيق الحريري، ورفع شعار السيادة والاستقلال وإنهاء الوصاية السورية على لبنان. وقد ضمّ هذا التحالف قوى وأحزاباً سياسية متعدّدة، أبرزها تيار المستقبل، الحزب التقدمي الاشتراكي، القوات اللبنانية، وحزب الكتائب

اللبنانية، إضافة إلى شخصيات مستقلة ومجموعات مدنية. و تميز بكونه إطارًا سياسيًا تعبويًا أكثر منه جبهة تنظيمية موحدة، إذ قام على تقاطع أهداف مرحلية مشتركة، لا سيما في ما يتعلق بإعادة رسم التوازنات السياسية الداخلية وتعزيز دور الدولة اللبنانية ومؤسساتها، في سياق إقليمي ودولي متحوّل بعد عام 2005. للمزيد ينظر سليم، بول، وباسل صقر. لبنان بعد الانسحاب السوري: تحولات النظام السياسي. بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2006. ص 55-59 , ايضا ينظر

Haddad, Simon. “The March 14 Coalition: Political Mobilization and Sectarian Reconfiguration in Post-2005 Lebanon.” *Middle East Journal* 64, no. 2 (2010): 257–276.

70. حزب الله ، هو حزب سياسي-عسكري لبناني تأسس عام 1982 في سياق الاجتياح الإسرائيلي للبنان، ويجمع بين العمل السياسي والمقاومة المسلحة، مستندًا إلى مرجعية أيديولوجية دينية شيعية. وقد تطوّر الحزب تدريجيًا من تنظيم مقاوم إلى فاعل سياسي مركزي في النظام اللبناني، مشاركًا في الحكومات والبرلمان، مع احتفاظه ببنية عسكرية مستقلة خارج إطار الدولة. للمزيد ينظر

Saad-Ghorayeb, Amal. *Hizbu'llah: Politics and Religion*. London: Pluto Press, 2002. pp.22-31

71. حركة أمل، هي حركة سياسية شيعية لبنانية تأسست عام 1974 على يد الإمام موسى الصدر تحت اسم حركة المحرومين، وهدفت إلى تعزيز المشاركة السياسية والاجتماعية للطائفة الشيعية ضمن إطار الدولة اللبنانية. وقد لعبت الحركة دورًا محوريًا خلال الحرب الأهلية اللبنانية وما بعدها، وتميّزت بمقاربتها التي تجمع بين العمل السياسي المؤسسي والتمثيل الطائفي داخل النظام اللبناني. للمزيد ينظر

Picard, Elizabeth. *Lebanon: A Shattered Country*. New York: Holmes & Meier, 1996. p.111-113

72. يُعرّف التيار الوطني الحر بأنه حزب سياسي لبناني تأسس رسميًا عام 2005 بقيادة العماد ميشال عون، بعد عودته من المنفى، ويتمركز خطابه حول الإصلاح السياسي، وبناء الدولة، وتعزيز دور المؤسسات الدستورية. وقد مثّل التيار أحد أبرز الفاعلين في إعادة تشكيل التوازنات السياسية في مرحلة ما بعد الانسحاب السوري، قبل أن ينخرط في تحالفات سياسية عابرة للانقسامات التقليدية. للمزيد ينظر

Makdisi, Samir, and Marcus Marktanner. “Trapped by Consociationalism: The Case of Lebanon.” *Middle East Journal* 63, no. 1 (2009): 1–20.

73.Haddad, Simon,Op,cut,p.291

المصادر و المراجع

1. أبو زيد، حكمت. رؤساء حكومات لبنان كما عرفتهم: 31 سنة في السرايا. بيروت: دار النهار للنشر، 2004.
2. أبو عيسى، شادي خليل. رؤساء الجمهورية اللبنانية: خفايا، وقائع، وثائق، صور. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2008.
3. أشتي، شوكت. تشكيلات الناصرية في لبنان. بيروت: شركة المطبوعات، 2003.
4. إده، هنري. المال إن حكم. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1999.
5. إسكندر، مروان. الدور الضائع: لبنان وتحديات القرن الواحد والعشرين. ط 2. بيروت: دار رياض الريس للكتاب والنشر، 2003.
6. إسماعيل، عصام نعمة. شهادة على دولة الشهيد الرئيس الرفيق الحريري. بيروت: مركز بيروت للأبحاث والمعلومات، 2005.
7. إدارة الإحصاء المركزي (لبنان). الحسابات القومية: الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي. بيروت: إدارة الإحصاء المركزي، 2007-2008.
8. بلانفورد، نيكولاس. زلزال لبنان: اغتيال رفيق الحريري وتأثيراته في الشرق الأوسط. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2007.
9. حيدر، بادية. دولة رئيس الحكومة. بيروت: المركز العربي للمعلومات، 2008.
10. الخوندة، مسعود. موسوعة الحرب اللبنانية. ط 1، ج 9. بيروت: العالمية للنشر والتوزيع، 2006.
11. الضناوي، عدنان. المافيات اللبنانية وتحديات القانون. طرابلس: دار المعارف العمومية، 1991.
12. السنيورة، فؤاد. المالية العامة للدولة بين التسييس والتضليل. بيروت: دار الكتاب العربي، 2018.
13. السنيورة، فؤاد. الدين العام اللبناني: التراكم والتأثيرات السلبية. بيروت: دار الكتاب العربي، 2019.
14. سعد غريب، أمل. حزب الله: الدين والسياسة. بيروت: دار الكتاب العربي، 2001.
15. السيد، رضوان. الدولة والمجتمع في لبنان ما بعد الطائف. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.
16. عبوش، صلاح. تاريخ لبنان الحديث من خلال عشر رؤساء حكومة. بيروت: دار العلم للملايين، 1989.
17. عجروش، أسامة إسماعيل. قوانين المصارف والنقود في لبنان. بيروت: منشورات زين الحقوقية، 2005.
18. عشي، جورج، وغسان عياش. تاريخ المصارف في لبنان. بيروت: بنك عودة، 2001.
19. قرم، جورج. الانفجار اللبناني: من الحرب الأهلية إلى أزمة النظام. بيروت: دار الفارابي، 2016.
20. كردي الجبوري، حسين علي. رفيق الحريري ودوره الاقتصادي والسياسي في لبنان 1944-2005. رسالة ماجستير، جامعة تكريت، 2011.
21. مقلد، محمد علي. السلطة والاقتصاد في لبنان. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2009.
22. أمين، سمير. الاقتصاد السياسي للبنان المعاصر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

23. الطرابلسي، فواز. الطبقات الاجتماعية والسلطة السياسية في لبنان. لبنان: دار الساقى للنشر والتوزيع، 2006.
24. ظاهر، عدنان محسن، ورياض غنام. المعجم الوزاري اللبناني: سير وتراجم وزراء لبنان 1922-2008. بيروت: دار بلال للطباعة والنشر، 2009.
25. وهبه، محمد سليم. الرقابة المصرفية: قواعد ومعايير. بيروت: دار كلمات للطباعة والنشر والتوزيع، 2006.
26. هيئة الأسواق المالية في لبنان، الإطار التنظيمي لحماية المستثمر في الأسواق المالية
27. مصرف لبنان، التشريعات والتنظيمات المالية المتعلقة بالأسواق المالية
28. وزارة المالية اللبنانية، التقرير الاقتصادي والمالي، 2008
29. رئاسة مجلس الوزراء/ورقة عمل 2008

المصادر الاجنبية

1. Baumann, Hannes. Citizen Hariri: Lebanon's Neoliberal Reconstruction. Oxford: Oxford University Press, 2017.
2. Bernanke, Ben S. The Federal Reserve and the Financial Crisis. Princeton: Princeton University Press, 2013.
3. Blondel, Jean, and Maurizio Cotta, eds. The Nature of Party Government: A Comparative European Perspective. London: Palgrave Macmillan, 2000.
4. Boughton, James M. The IMF and the Force of History: Ten Events and Ten Ideas That Have Shaped the Institution. Washington, DC: International Monetary Fund, 2004.
5. Corm, Georges. Le Liban contemporain: Histoire et société. Paris: La Découverte, 2005.
6. Eichengreen, Barry. Golden Fetters: The Gold Standard and the Great Depression, 1919-1939. New York: Oxford University Press, 1992.
7. Gaspard, Toufic. A Political Economy of Lebanon, 1948-2002. Leiden: Brill, 2004.
8. Gilpin, Robert. The Challenge of Global Capitalism: The World Economy in the 21st Century. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2000.
9. Haddad, Simon. "The March 14 Coalition: Political Mobilization and Sectarian Reconfiguration in Post-2005 Lebanon." Middle East Journal 64, no. 2 (2010): 257-276.

10. International Civil Aviation Organization. Convention on International Civil Aviation (Chicago Convention) and Annexes. Montreal: International Civil Aviation Organization, 1944 (as amended).
11. International Civil Aviation Organization (ICAO). Universal Safety Oversight Audit Programme (USOAP): Lebanon, Audit Report. Montreal: International Civil Aviation Organization, 2007.
12. Leenders, Reinoud. Spoils of Truce: Corruption and State-Building in Postwar Lebanon. Ithaca, NY: Cornell University Press, 2012.
13. Makdisi, Samir, and Marcus Marktanner. "Trapped by Consociationalism: The Case of Lebanon." *Middle East Journal* 63, no. 1 (2009): 1–20.
14. Norton, Augustus Richard. Hezbollah: A Short History. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2007.
15. Picard, Elizabeth. Lebanon: A Shattered Country – Myths and Realities of the Wars in Lebanon. New York: Holmes & Meier, 2006.
16. Picard, Elizabeth. Lebanon: A Shattered Country. New York: Holmes & Meier, 1996.
17. Rose, Richard. "What Is Lesson-Drawing?" *Journal of Public Policy* 11, no. 1 (1991): 3–30.
18. Saad-Ghorayeb, Amal. Hizbu'llah: Politics and Religion. London: Pluto Press, 2002.
19. Salloukh, Bassel F., et al. The Politics of Sectarianism in Postwar Lebanon. London: Pluto Press, 2015.
20. Traboulsi, Fawwaz. A History of Modern Lebanon. London: Pluto Press, 2007.
21. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). Port Management Series: The Landlord Port Model. Geneva: United Nations, 2006.